University of Benghazi
Faculty of Education Almarj

جامعة بنغازي
كلية التربية – المرج
ISSN 2518-5845

Global Libyan Journal

المجلة الليبية العالمية

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

النافـذة الديموغـرافية الليبية

"دراسة في فرص الظهور والاستفادة منها"

محمد إبراهيم الهمـالي، محاضر بقسم الجغرافيا، جامعة أجـدابيا

النافـذة الديموغـرافية الليبية

"دراسة في فرص الظهور والاستفادة منها"

الملخص:

تناولت هذه الدراسة النافذة الديموغرافية الليبية وفرص ظهورها ومدى الاستفادة منها، وتكمن أهمية الدراسة في التعرف على التحولات والتغيرات الديموغرافية التي حدثت في الكتلة السكانية الليبية وذلك من خلال دراسة الانتقال الديموغرافي للمجتمع الليبي بدراسة العلاقة بين معدلات المواليد والوفيات، وتناولت مؤشرات ظهور النافذة الديموغرافية من خلال مؤشر معدلات الخصوبة ومعدل وفيات الرضع ومعدلات الإعالة وتغير نسب السكان في سن العمل 15-64 سنة، كما تناولت هذه الورقة مدى الاستفادة من النافذة الديموغرافية بدراسة العلاقة بين السكان العاملين فعلاً والسكان غير العاملين من السكان في سن العمل، وتوصلت الدراسة إلى أن معدلي المواليد والوفيات انخفضا بشكل كبير منذ سنة 1950 إلى سنة 2015 وأن معدلات الخصوبة انخفضت سواء معدل الخصوبة العامة أو الخصوبة الكلية، كما انخفض معدل وفيات الرضع من 254 في الألف إلى 12 في الألف، وارتفعت نسب السكان في سن العمل من 46.5% سنة 1984 إلى 67.4% سنة 2019 وأن معدلات النمو للسكان في سن العمل ارتفعت عن معدلات نمو إجمالي السكان وأن نسب العاملين فعلاً ممن هم في سن العمل ما زالت منخفضة وتشكل 47.7% سنة 2012 وأن غير العاملين ممن في سن العمل نسبهم مرتفعة وبلغت 52.3%.

كلمات مفتاحية: النافذة الديموغرافية – معدل الخصوبة – السكان في سن العمل – معدل الوفيات.

Summary:

This study dealt with the Libyan demographic window and the opportunities for its emergence and the extent to which it can be utilized. The importance of the study lies in identifying the demographic shifts and changes that have occurred in the Libyan population, from studying the demographic transition of the Libyan society by studying the relationship between birth and death rates, and the indications of the emergence of the demographic window through an index of rates Fertility, infant mortality rate, dependency rates, and changing proportions of the working-age population from 15 to 64 years. It also examined the extent of benefit from the demographic window by studying the relationship between the actually employed population and the non-working population of the working age population, and the study concluded that the birth and death rates have decreased significantly since From 1950 to 2015 and that rates decreased either the general fertility rate or the total fertility rate, the infant mortality rate decreased from 254 per thousand to 12 per thousand, and the

proportions of the working-age population increased from 46.5% in 1984 to 67.4% in 2019 and that the growth rates of the population In the working age, it was higher than the growth rates of the total population, and that the percentage of actually employed persons of working age is still low and constitutes 47.7% in 2012, and that the unemployed The percentage of those of working age is high, at 52.3%.

Key words: demographic window - fertility rate - working age population - death rate.

المقدمة:

أخذت الدراسات السكانية اهتماماً لدى الباحثين حتى أصبحت مهمة في عديد المجالات التي تهتم بالمجتمع ومعرفة احتياجاته، ولأنه بدون معرفة التغيرات الديموغرافية التي تحدث داخل الكتل السكانية تظل خطط التنمية مجرد اجتهادات، ومعرفة حجم السكان ومعدلات نموهم وتطورهم وتراكيبهم المختلفة له أهميته لدى واضعي الخطط التنموية، فهي الأساس الذي تبنى عليه الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.

ومرت المجتمعات في العالم المتقدم أو العالم النامي بعدة تغيرات ديموغرافية، حتى أصبحت على ما هي عليه الآن، وهذه التغيرات تعرف بالانتقال الديموغرافي حيث ينتقل فيها المجتمع من مرحلة إلى مرحلة أخرى وتتغير فيه خصائصه السكانية وبالتالي يساعد على ظهور ما يعرف بالنافذة الديموغرافية التي من خصائصها زيادة نسب السكان في سن العمل، وإن التحولات الديموغرافية وما ينتج عنها من تغيرات في خصائص السكان تمثل أهم تحديات التنمية في مجال السكان، لما لها من تداعيات على الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، فالمتغيرات السكانية ترتبط بصورة عضوية بعناصر التنمية الشاملة؛ لكونها تمثل التغير الهيكلي في مكونات النسق الاجتماعي والاقتصادي في اقتصاد أي مجتمع [17].

وليبيا كغيرها من البلدان حدثت بها تغيرات ديموغرافية أثرت في خصائص سكانها المختلفة وبالتالي مرت في انتقال ديموغرافي أثر في كتلتها السكانية، وهذا التغير لابد من استيعابه من خلال سياسات سكانية تكون مبنية على معرفة التغيرات التي حدثت داخل الكتلة السكانية الليبية.

مشكلة الدراسة:

النافذة الديموغرافية تحدث داخل الكتل السكانية في المجتمعات التي حدثت بها تحولات في معدلات الخصوبة والوفيات وتغير نسب الفئات العريضة الذي يؤثر في تغير نسب الإعالة، وتكمن مشكلة هذه الدراسة في التساؤلات التالية:

1. هل هناك تغير في نمط معدلات الخصوبة والوفيات، ونسب الفئات العمرية ومعدلات الإعالة؟
2. إذا حدثت تلك التغيرات ما تأثيره على النافذة الديموغرافية وهل هذا التحول ساعد على انفتاحها وما مدى الاستفادة منها في القوى العاملة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على التحول الذي حدث في معدلي الخصوبة والوفيات والنسب العريضة للسكان (الفئات العمرية).
2. معرفة العوامل المؤثرة في النافذة الديموغرافية، وما مدى الإمكانية من الاستفادة منها في القوى العاملة الليبية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

1. التعرف على التغيرات والتحولات الديموغرافية التي حدثت في الكتلة السكانية الليبية، ومدى الاستفادة من هذه التغيرات لمساعدة المخططين وصناع القرار في المجالات كافّة في وضع سياسة سكانية تساعد على إحداث توازن في داخل الكتلة السكانية في ليبيا.
2. تعد هذه الدراسة إثراء للدراسات السكانية التي نفتقرها في ليبيا خاصة في بعض المواضيع التي تمس السياسة السكانية.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع المراحل والتحولات التي شهدها المجتمع الليبي منذ بدايات التسجيل الحيوي إلى عام 2017، كما استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لوصف هذه التحولات والتغيرات الديموغرافية وتحليلها، وكذلك استخدم الأسلوب الكمي وذلك باستخدام المعدلات الديموغرافية فبعض بيانات الظاهرة تحتاج إلى معالجة إحصائية عن طريق المعدلات والنسب.

الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة هي الدليل الذي يسترشد به البُحاث، حيث تم الاطلاع على عدة دراسات منها:

- تقرير التنمية البشرية (2018)، تناولت إحدى فصوله موضوع "الهبة الديموغرافية وتسخير العائد الديموغرافي" وأكد التقرير أن للتحول الديموغرافي آثاراً واضحة على الهيكل العمري للسكان، وكذلك تطور معدلات النمو السكاني بشكل عام ومعدلات نمو السكان في سن العمل بشكل خاص، كما تناول التقرير أيضا التغير في الهرم السكاني ومتطلبات التنمية وتسخير العائد الديموغرافي.
- وفي دراسة قدمها علام وآخرون (2018)، بعنوان "الهبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر" حيث تناولت الدراسة أثر الهبة الديموغرافية على النمو الاقتصادي من خلال دراسة قياسية بالاعتماد على نماذج تصحيح الخطأ بطريقة "جرا نجر" وبينت الدراسة وجود علاقة ما بين الهبة الديموغرافية والنمو الاقتصادي.
- وتناول عباس السعدي (2014)، في دراسته " البنية العمرية للسكان وعلاقتها بالهبة الديموغرافية بالعراق " وتناولت الدراسة العلاقة ما بين البنية العمرية والهبة الديموغرافية ومعرفة ما التغيرات التي حدثت في البنية العمرية للسكان العراقيين ومدى مساعدتها في حدوث الهبة الديموغرافية.
- أما تقرير السكان والتنمية الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا " الإسكوا" التابعة للأمم المتحدة (2005) المعنون بـ "النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية"، فقد تناول موضوع التحول الديموغرافي ونتائجه اتجاهاتِ المؤشرات الديموغرافية في العالم والمنطقة العربية، كما بيّن هذا التقرير الدور الذي يلعبه التحول

الديموغرافي والنمو الاقتصادي في الدول العربية والكيفية التي يمكن من خلالها الاستفادة من النافذة الديموغرافية في الصناعات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك الدعم السياسي للهبة الديموغرافية.

أولاً: النافذة الديموغرافية ومفهومها:

يعبر عن مصطلح النافذة الديموغرافية في كثير من الأحيان بعدة مفاهيم مثل النافذة الديموغرافية، أو التحول والانتقال الديموغرافي، أو الهبة الديموغرافية، وهو مرتبط بمجموعة من العوامل التي تساعد على ظهوره، وتعرف النافذة الديموغرافية على أنها تلك الفترة الزمنية في التطور الديموغـــرافي للأمة عندما تكون نسبة السكان من فئة عمر العمل بارزة بشكل كبير، ويحدث هذا عندما تصل هذه النسبة المئوية للأشخاص القادرين على العمل إلى ذروتها، وعادةً ما تستمر النافذة الديموغرافية لمدة 30-40 عامًا حسب البلد [31].

وعرفتها الأمم المتحدة بأنها الفترة التي تنخفض فيها نسبة صغار السن 15 سنة إلى أقل من 30% من جملة السكـان، كما تقصد بها الوصول الى مستوى منخفض لمعدل الخصوبة، ومعدل نمو سكاني متباطئ وهذا يزيد نسب السكان في سن العمل كما ذكر سابقاً، وفي تعريف آخر للنافذة الديموغرافية حيث يقول فالين: عن النافذة الديموغرافية هي نتيجة مباشرة لعملية التحول الديموغرافي وتختلف بوادرها طبقاً لهذا التحول الديموغرافي [28].

أما أنطونيو جيليني يعرفها بأنها فترة زمنية تمتد أو تقل وترتبط بالعلاقة الديموغرافية للهيكل العمري للسكان (فئة أقل من 15 سنة وفئة أكبر من 60 سنة وفئة السكان في سن العمل 15-59 سنة) وهي تمثل جسر بين السكان الأقل من 15 سنة والسكان الشباب ويمكن اعتبارها فرصة لمرة واحدة [29].

و التغيرات والتحولات في البنية الهيكلية للسكان وأعماره المختلفة داخل الكتلة السكانية وانخفاض نسب بعض المجموعات العمرية فيه يعرف بالنافذة الديموغرافية، التي –كما ذكر سابقاً– قد تمتد لفترة طويلة وعلى سبيل المثال لا للحصر في التجربة الإيطالية النافذة الديموغرافية بها امتد طولها إلى حوالي 55 عاماً من 1950 إلى2005، وفي تونس يمكن أن تظل النافذة الديموغرافية مفتوحة من 1997 إلى 2040 [29].

هذا وشهد المجتمع الليبي تحولات وتغيرات ديموغرافية كبيرة منذ ستينيات القرن الماضي، خصوصاً بعد اكتشاف النفط وتصديره مما أدي إلى تحولات وتغيرات اجتماعية على نطاق واسع، كما أن التغيرات السياسية كان لها دور خلال الخمسين سنة الماضية وتغيرت العديد من المفاهيم المتعلقة بالسكان، وأن الدولة اتبعت سواء بقصد أو غير قصد سياسات سكانية أثرت في النمو السكاني تارة بالإيجاب وتارة أخرى بالسلب؛ ممّا أثر في الهيكل العمري للسكان وتغيرت نسب الفئات العريضة للسكان وبدأت فئة السكان في سن العمل تبرز شيئاً فشيئاً داخل المجتمع الليبي من سنة لأخرى مع انكماش في قاعدة الهرم السكاني الذي تمثله فئة صغار السن.

ثانياً: الانتقال والتحول الديموغرافي " العلاقة بين معدلي المواليد والوفيات":

يرتبط الانتقال أو التحول الديموغرافي في المجتمعات بالعلاقة بين معدلي المواليد والوفيات، هذه العلاقة هي ما تعرف بالنمو الطبيعي للسكان أو الزيادة الطبيعية، وهذا الانتقال ما هو إلا نتاج لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية مرت بها المجتمعات في فترات زمنية ماضية، والانتقال الديموغرافي نظرية تتناول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتغير السكاني، وكان " فرانك نوتستين " أول من قام بصياغة هذه النظرية في مقال نشر سنة 1945، ويرى "ريموند بيرل" أن دورة النمو الطبيعي للسكان تشبه دورة بعض الكائنات الحية ... وإن النمو الطبيعي يحدث في دورات مميزة، ففي الدورة الواحدة ... فأن النمو يبدأ بطيئاً ثم ما يلبث أن يتزايد بالتدرج [5]، ويتشكل التحول الديموغرافي بالتغيرات في الهياكل العمرية لسكان البلدان، وهذا التحول هو عملية ديموغرافية تبدأ بالمرحلة الأولي بمعدلات مواليد ووفيات مرتفعة ثم تنخفض معدلات الوفيات وهذا يساعد على زيادة الفئات الصغيرة من السكان، والانخفاض في معدلات الوفيات هو نتيجة التحسن في الأدوية والصحة العام [30]، وهذا ما يجعل المجتمع يمر بالمراحل الديموغرافية وينتقل بها من مجتمع فتي إلى مجتمع شاب ثم مجتمع مسن أو هَرِم.

شكل (1) معدلي المواليد والوفيات في ليبيا 1950-2017

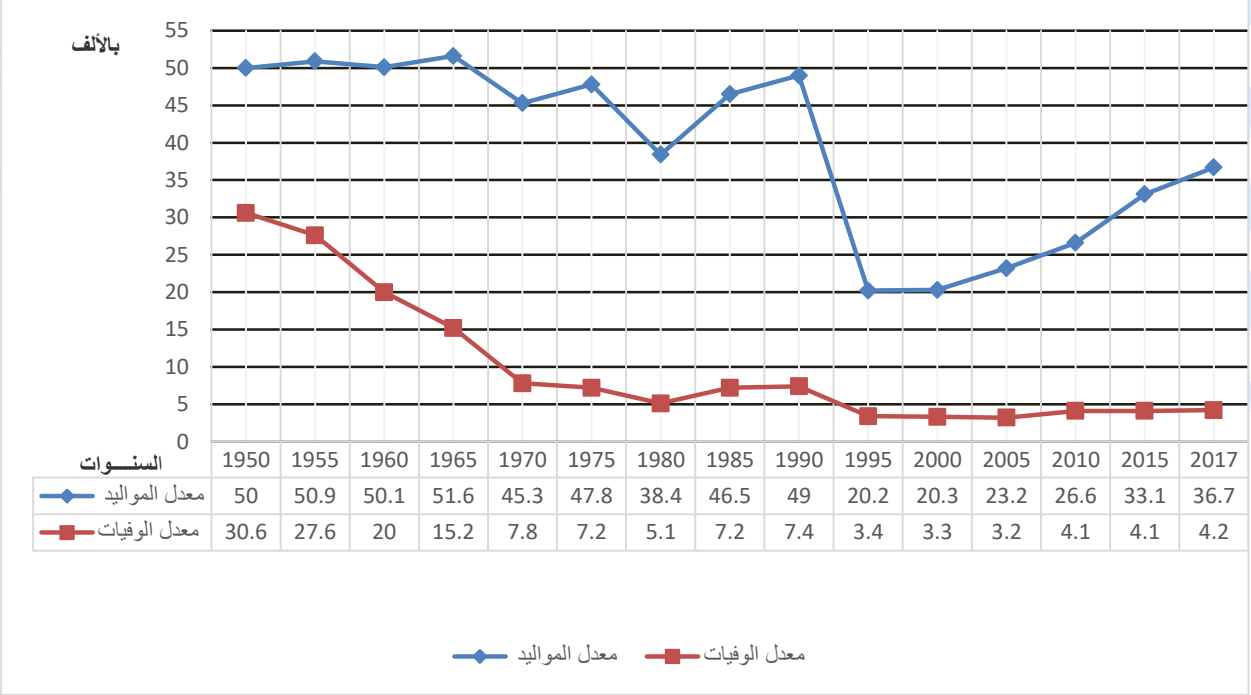

السنـــوات	1950	1955	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2017
معدل المواليد	50	50.9	50.1	51.6	45.3	47.8	38.4	46.5	49	20.2	20.3	23.2	26.6	33.1	36.7
معدل الوفيات	30.6	27.6	20	15.2	7.8	7.2	5.1	7.2	7.4	3.4	3.3	3.2	4.1	4.1	4.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الهيئة العامة للأمم المتحدة، شعبة السكان، بيانات الوفيات والمواليد للسنوات 1950-1955-1960-1965، 2-الهيئة العامة للمعلومات، سلسلة الزمنية للإحصاءات الحيوية 1977-2007، 3-الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي لوزارة الصحة 2017.

ومن بيانات الشكـــل (1) وهي بيانات معـــدلات المواليد والوفيات في الدولة الليبية يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل:

-**المرحلة الأولى**: امتدت هذه المرحلة من 1950[*]-1970 واتصفت بارتفاع معدلات المواليد التي فاقت 50 في الألف وكذلك وفيات مرتفعة، ويمكن أن نطلق عليها المرحلة البدائية؛ لأن الدولة في هذه المرحلة وصفت من قبل الأمم المتحدة بأنها من أفقر بقاع العالم، فبدايات المملكة الليبية كانت تعيش على ما يقدم إليها من معونات خصوصاً في عقد الخمسينات من القرن المنصرم؛ وهذا مما جعل معدلات الوفيات تكون مرتفعة وتراوحت ما بين 30 -27 في الألف، أما معدل الزيادة الطبيعية تراوح ما بين 20-15 في الألف، وسبب انخفاضه هو ارتفاع معدلات الوفيات خصوصاً وفيات الرضع كما سيذكر في قادم هذه الورقة.

المرحلة الثانية: وهذه المرحلة كانت ما بين سنتي 1970-1992 وسجلت معدلات المواليد مستويات مرتفعة تراوح فيها المعدل ما بين 41- 49 في الألف ، وهذا الارتفاع يعزى إلى الاستقرار الذي شهده المجتمع الليبي وأن الحياة كانت سهلة وميسرة عند الليبيين على الرغم من بعض الصعوبات التي وجهها المجتمع الليبي كالحرب الليبية التشادية وإلغاء التجارة بحجة (شركاء لا أجراء) وقانون 15 للمرتبات، إلا أن في هذه المرحلة الاستقرار السياسي للنظام هو ما جعل الحياة سهلة وبسيطة بسبب توفيره للحاجات اليومية الضرورية للسكان بكل سهولة ويسر، كما أن معدل الزواج بين السكان الليبيين كان مرتفعًا وتراوحت نسبته ما بين 7.6- 5.4 في الألف [18]، للفترة السابقة نفسها، في حين أن الكتلة السكانية لم يتعدَّ عدد سكانها أربعة ملايين نسمة ولكنها تسجل هذا المعدل المرتفع للزواج الذي يعد معدلاً كبيراً، انعكس هذا بدوره على ارتفاع معدلات المواليد في تلك الفترة.

أما معدلات الوفيات الخام فهي الأخرى كانت مرتفعة وعلى الرغم من انخفاضها عن المرحلة السابقة وتراوح معدلها ما بين 9.2 - 5.1 في الألف، ويمكن إرجاعه إلى الدولة فعلى الرغم من انتعاشها إلا أن الخطط التنموية في المجالات المختلفة مازالت لم تعطِ ثمارها في تلك الفترة، وكما هو متعارف عليه أن ليبيا خلال فترة الخمسينيات والستينيات كانت تعد من الدولة الفقيرة في العالم، ولكن إنتاج البترول وتصديره غيّر ليبيا إلى دولة غنية وبدأت في استغلال هذه العائدات البترولية للنهوض بالدولة خصوصاً في المجال الصحي، فخطط التنمية في بداية السبعينيات اشتملت على بناء عدّة من المستشفيات انتهى العمل منها في نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي، كما أن الحرب الليبية التشادية كان لها نصيب في هذا الارتفاع فقد استمرت طيلة عقد الثمانينيات.

وعلى الرغم من الارتفاع الذي شهدته معدلات المواليد والوفيات إلا أن معدل المواليد كان مرتفعاً بكثير عن معدل الوفيات وهو ما جعل معدلات الزيادة الطبيعية أو النمو الطبيعي للسكان الليبيين مرتفعاً، حيث بلغ متوسط معدل النمو الطبيعي لفترة السبعينيات نحو 37.8 في الألف ومتوسط سنوات الثمانينيات نحو 38.5 في الألف [12]، وهذا مما زاد من التراكم

[*] تم الاعتماد على بيانات شعبة السكان بالأمم المتحدة وذلك للسنوات 1950-1955-1960-1965، لأن التسجيل الحيوي في الدولة الليبية بدأ متأخراً بعض الشي إذا ما قورن ببعض الدول العربية، وذلك بعد إقرار قانون الأحوال المدنية لتنظيم سجلات النفوس رقم (28) الذي صدر في الجريدة الرسمية العدد 93 لسنة 1968.

العددي في قاعد الهرم السكاني وبالتالي زاد من حجم فئة صغار السن إلى إجمالي السكان لتسجل حوالي 51.4% [13] مما يبدد من فرص ظهور النافذة الديموغرافية.

-**المرحلة الثالثة**: في هذه المرحلة بدأ فيها معدلا المواليد والوفيات في الانخفاض، وهذه المرحلة كانت ما بين سنتي 1993-2010، والانخفاض الكبير شهده معدل المواليد حيث فقد في بداية هذه المرحلة حوالي 50% من قيمته ليسجل معدل المواليد نحو 25 في الألف سنة 1993، وهذا الانخفاض الكبير من 45 في الألف سنة 1992 إلى نحو 25 في الألف، وهو ما يمكن إرجاعه إلى العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة فيما يعرف بقضية لوكيربي أثرت تلك العقوبات سلباً في الحياة المعيشية للسكان الليبيين وبالتالي أدى ذلك إلى انخفاض المستوى المعيشي لديهم، وانخفاض معدلات المواليد مرتبط بمعدلات الزواج، ومن خلال البيانات الواردة يتضح أن عدد حالات الزواج بين السكان انخفضت من حوالي 21646 حالة زواج وبمعدل حوالي نحو 5.4 في الألف سنة 1992 إلى نحو 14681 حالة زواج وبمعدل بلغ نحو 3.5 في الألف سنة 1993[18]، وهذا الانخفاض في عدد حالات الزواج بين السكان بلغت نسبة التغير فيه نحو 32.1-%، وساعد كل ما سلف ذكره على انخفاض معدلات المواليد بشكل كبير في المجتمع الليبي.

وواصل معدل المواليد في الانخفاض ليصل إلى أدنى مستوياته نهاية عقد التسعينات ويسجل نحو 19 في الألف، وهذا الانخفاض ما هو إلا انعكاس للظروف والعوامل سابقة الذكر، غير أن المعدل بدأ يستعيد بعضاً من عافيته في بداية الألفية الجديدة وبدأ يرتفع شيئاً فشيئاً؛ وهذا مرده إلى أن النظام الليبي السابق دخل في مصالحات مع الدول الكبرى وبالتالي انتهت العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة منذ سنة 2003 التي سجل فيها معدل المواليد ارتفاع ليبلغ نحو 22 في الألف ويرتفع ليسجل نهاية هذه المرحلة نحو 27 في الألف سنة 2010.

أما معدلات الوفيات فانخفضت عن المرحلة السابقة من 5.1 في الألف؛ لتتراوح في هذه المرحلة ما بين 3.1 – 3.7 في الألف، وهذه الانخفاض راجع إلى أن الدولة الليبية جنت ثمار بعض من خطط التنمية التي وضعتها في المجال الصحي، حيث قامت بخفض القيود على السكان للانتقال للعلاج في تونس ومصر أثناء الحصار الأممي وذلك بإلغاء وجود جواز سفر وأن الدخول إلى هذه الدول يتم بالبطاقة الشخصية خصوصاً في فترة التسعينيات، وهذا الانخفاض في معدلات المواليد والوفيات في هذه المرحلة أثر بشكل كبير في انخفاض معدلات النمو الطبيعي للسكان، حيث تراوح معدل الزيادة الطبيعة ما بين 16 – 23 في الألف، الذي بدوره كان له أثر على تغيرات وتحولات عديدة شهدتها الكتلة السكانية الليبية.

-**المرحلة الرابعة**: هذه المرحلة ما بين سنتي 2010-2017 تابع فيها المعدل ارتفاعه وتراوح ما بين 27-38 في الألف، وهذا الارتفاع في معدل المواليد هو ما شهدته الدولة من تغيرات بعد فبراير 2011 حيث انتعشت الحياة المعيشية للسكان من خلال بعض القوانين التي أثرت في الحالة الاقتصادية التي منها الزيادة في المرتبات بنسبة 100% وإقرار قانون علاوة الأطفال والزوجة ومنحة أرباب الأسر التي تمنح بالدولار الأمريكي، وهذا انعكس على ارتفاع حالات الزواج بين الليبيين وخصوصا في سنتي

2012-2013 وبلغ معدل الزواج 11 في الألف سنة 2013؛ مما ساعد على ارتفاع معدلات المواليد، أما معدلات الوفيات فارتفعت عن العقد السابق، وتراوحت ما بين 4.1-4.5 وهذا الارتفاع الطفيف الذي شهدته معدلات الوفيات سببه الحرب الدائرة في ليبيا منذ 2014، وبالتالي فإن معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ارتفعت عن المرحلة السابقة لتتراوح ما بين 23-33 في الألف وإن استمر هذا الارتفاع في معدلات المواليد مع ثبات معدلات الوفيات تحت 5 في الألف فإن فرص ظهور واستدامة النافذة الديموغرافية ستكون منعدمة؛ لأن المجتمعات التي لا تتبع سياسة سكانية ثابتة خصوصاً في المجتمعات النامية فإن التغيرات الديموغرافية ستكون غير ثابتة أيضاً، فأحياناً قانون بسيط أو إجراء يساعد على رفع معدلات المواليد وبالتالي تزيد من التراكم العددي في قاعدة الهرم السكاني بها الأمر الذي سيؤدي إلى اختفاء النافذة الديموغرافية بها.

ثالثاً: مؤشـرات ظهور النافـذة الديموغرافية:

كما ذكر سابقاً أن للنافذة الديموغرافية مؤشرات تسبق ظهورها التي منها انخفاض معدلات الخصب السكاني وانخفاض نسب صغار السن إلى نحو 30% من الوزن النسبي للسكان؛ وبالتالى ارتفاع هذا الوزن لصالح السكان في سن العمل ليصل إلى أقصى ذروته مما يترتب عليه تناقص معدلات الإعالة في المجتمع، كل هذه المؤشرات تساعد على تغيّرات في الهيكلية العمرية للسكان وبنيتها؛ مما يساعد على ظهور النافذة الديموغرافية داخل الكتلة السكانية.

1-مؤشر تغيّر معدلات الخصوبة:

لإبراز نمط التحول الديموغرافي لابد من استقراء اتجاهات التغير في مستويات الخصوبة [7]؛ لأن الخصوبة هي المؤثر الأول في حجم السكان:

أ/ **معـــدل الخصوبة العامة:** يعدّ معدل الخصوبة العام مقياساً أكثر دقة من معدل المواليد الخام؛ لأنه ينسب الـولادات إلي الإناث، خصوصاً الإناث في سن الإنجاب 15-49 سنة وهن المعنيات بظاهـرة الخصوبة، في حين أن معدل المواليد الخام ينسب هذه الولادات إلى جملة السكان.

شكل (2) معـدل الخصوبة العامة للفترة 1973–2015

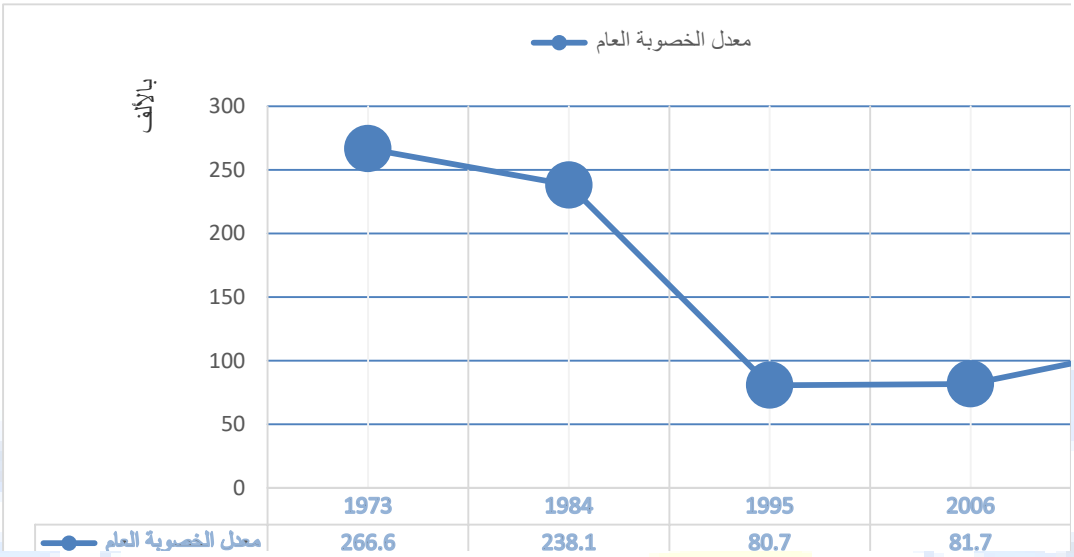

من إعداد الباحث بالاعتماد على: 1–عبد الرازق علي الرجيبي، السكان والتنمية البشرية في ليبيا 1954–1995 "أطروحة دكتوراه غير منشورة " كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة،2004.. 2–الهيئة العامة للمعلومات، سلسلة الزمنية للإحصاءات الحيوية (1977–2007)، 3– الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي لوزارة الصحة،2019.. 4– والتعدادات العامة للسكان (1984–1995–2006).. 5– شعبة السكان بالأمم المتحدة، 2015، /www.un.org/development/desa/pd

ويتبين من الشكل (2) أن معدل الخصوبة العامة في الدولة الليبية شهد انخفاضاً كبيراً خلال الفترة 1973–2015؛ حيث بلغت نسبة التغير في معدل الخصوبة العام للفترة المذكورة إلى حوالي 67.1–%، حيث بلغ المعدل نحو 266.6 مولودا لكل ألف امرأة في سن الإنجاب 15–49 سنة 1973 [6] ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى الارتفاع في معدلات المواليد الخام، وفي ذات السياق فإن هذا الارتفاع في معدل الخصوبة العامة يرجع إلى أن نسب الإناث المتزوجات من إجمالي الفئة 15–49 حيث بلغ نحو 95% سنة 1973[14]، ثم بدأ المعدل في الانخفاض قليلاً؛ ليسجل 238.1 مولودا لكل ألف امرأة في سن الإنجاب سنة 1984، وواصل المعدل انخفاضه إلى نحو 80.7 و 81.7 مولودا لكل ألف امرأة في سن الإنجاب للسنوات 1995–2006 على التوالي، وهذا الانخفاض ما هو إلا لتراجع أعداد المواليد في بداية سنوات التسعينيات والألفية للعوامل سالفة الذكر، كذلك يرجع أيضاً إلى انخفاض نسب الإناث المتزوجات من الفئة 15–49 سنة إلى حوالي 39.5% من إجمالي الفئة سنة 2006 [14].

هذا التراجع في أعداد المتزوجات يمكن إرجاعه للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الليبي التي أثرت في ارتفاع العمر الأول عند الزواج وخصوصاً عند الإناث حيث بلغ نحو 18.7 سنة في سنة 1973 و ارتفع إلى نحو 30.1 سنة في سنة 2014 ، غير أن سنة 2015 شهدت معدلات الخصوبة العامة ارتفاعاً طفيفاً بلغ نحو 113.3 مولودا لكل ألف امرأة في سن الإنجاب، وهناك علاقة مباشرة بين انخفاض مستويات الخصوبة وتغير البنية العمرية، فانخفاض الخصوبة يؤدي إلى تدني نسبة

الصغار (أقل من 15 سنة) مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسب الفئات العمرية الأخرى، ويرتبط أيضا الانخفاض السريع لمستوى الخصوبة بتسارع في تعمير السكان من حيث إنه يعني ذلك دخول أعداد أقل من أفواج الولادات المتتالية في البنية العمرية مما يزيد في المقابل نسبة السكان الراشدين [7] وهذا التراجع في معدلات الخصوبة العامة يساعد على ظهور النافذة الديموغرافية.

ب/ معدل الخصوبة الكلية: معدل الخصوبة الكلية هو متوسط ما تنجبه المرأة خلال سنوات الحمل الإنجاب، ويعبر عنه بقسمة مجموع معدلات الخصوبة العمرية الخاصة على ألف ومن ثم الضرب في طول الفئة من فئات الإنجاب.

شكل (3) معدلات الخصوبة الكلية للفترة 1973–2012

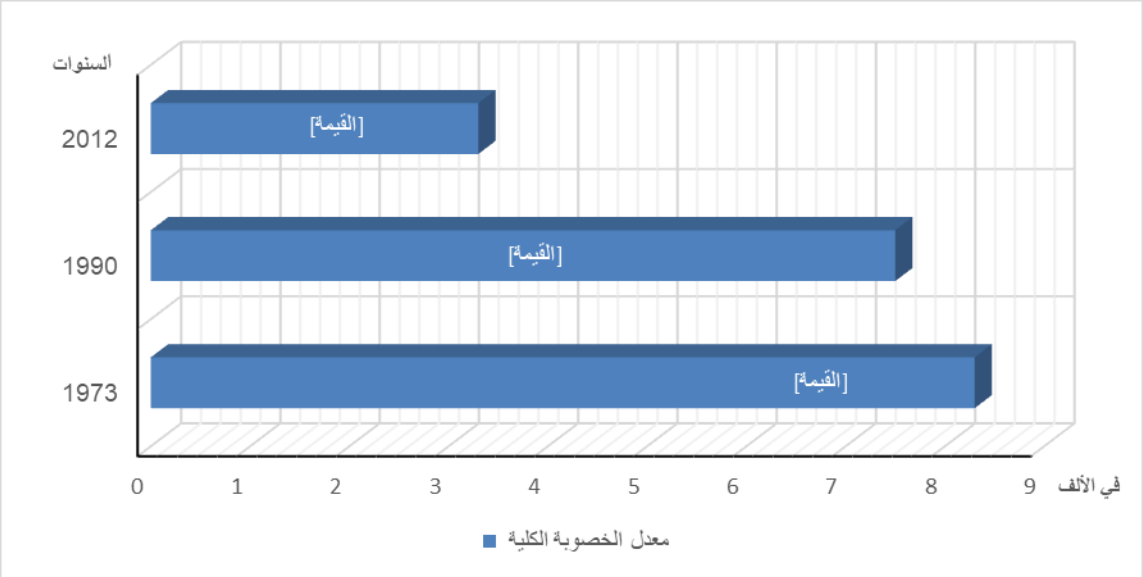

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: أحميد محمد ساسي، التغيرات السكانية في ليبيا منذ 1954 دراسة في جغرافية السكان، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1999، ص181، دولة ليبيا، مصلحة الإحصاء والتعداد، المسح الوطني للسكان 2012، دولة ليبيا، مصلحة الإحصاء والتعداد، الإحصاءات الحيوية 2012.

من خلال الشكل(3) يتبين أن متوسط ما تنجبه الإناث الليبيات كان مرتفعاً حيث بلغ نحو 8.3 طفل لكل امرأة في سن الحمل والإنجاب عام 1973، وهو يعد متوسط مرتفع ويرجع السبب إلى ارتفاع في معدلات المواليد في فترة السبعينيات، ففي تلك الفترة كان متوسط العمر الأول عند الزواج للإناث 18.7 سنة كما سبق ذكره، كذلك يرجع إلى أن معدلات الملتحقات بالتعليم لم تكن مرتفعة وأن مساهمة الإناث في القوى العاملة سجلت نحو 4.7% من إجمالي العاملين الليبيين [11]، ثم انخفضت بشكل طفيف في عام 1990 الى نحو 7.5 أطفال؛ وهذا راجع كذلك إلى الانخفاض الطفيف الذي شهده معدل المواليد فترة الثمانينيات، غير أن هذا المعدل انخفض بشكل ملفت للنظر في عام 2012 فبلغ نحو3.3 أطفال، أي أن معدل الخصوبة الكلية فقد أكثر من 50% من قيمته منذ عام 1990، وهذا بسبب الانخفاض الكبير الذي

شهدته معدلات المواليد في فترة التسعينيات والألفية، فقد سجل معدل المواليد أدنى مستوى له في سنة 1997 وبلغ نحو 18.9 في الألف، وإذا استمر هذا الانخفاض في معدلات المواليد مستقبلا فإن متوسط ما تنجبه المرأة سينخفض أكثر في السنوات القادمة، ولكن لوحظ ارتفاع في معدلات المواليد منذ عام 2010 كما سبق ذكره، وهذا ما سيجعل معدل الخصوبة الكلية سيشهد اعتدالاً في الفترة الزمنية القادمة .

2– مؤشر تغيّر ووفيات الرضع:

الوفيات هي العامل السلبي الذي يؤثر في حجم النمو السكاني، وعرفتها منظمة الصحة العالمية بأنها الانتهاء التام لجميع مظاهر الحياة في أي وقت بعد حدوث الولادة الحية، وعليه هنا الوفاة لا تشمل وفاة الأجنة [4]، ومعدل وفيات الرضع يعد معدلاً مهما جداً، فمن خلاله نستطيع التعرف على الحالة الصحية والمستوى المعيشي ومدى نجاح خطط التنمية الصحية داخل المجتمعات، وكذلك من خلال انخفاضه تنخفض مستويات الوفيات بشكل عام.

شكل (4) معدلات الوفيات الرضع في ليبيا للفترة 1950–2015

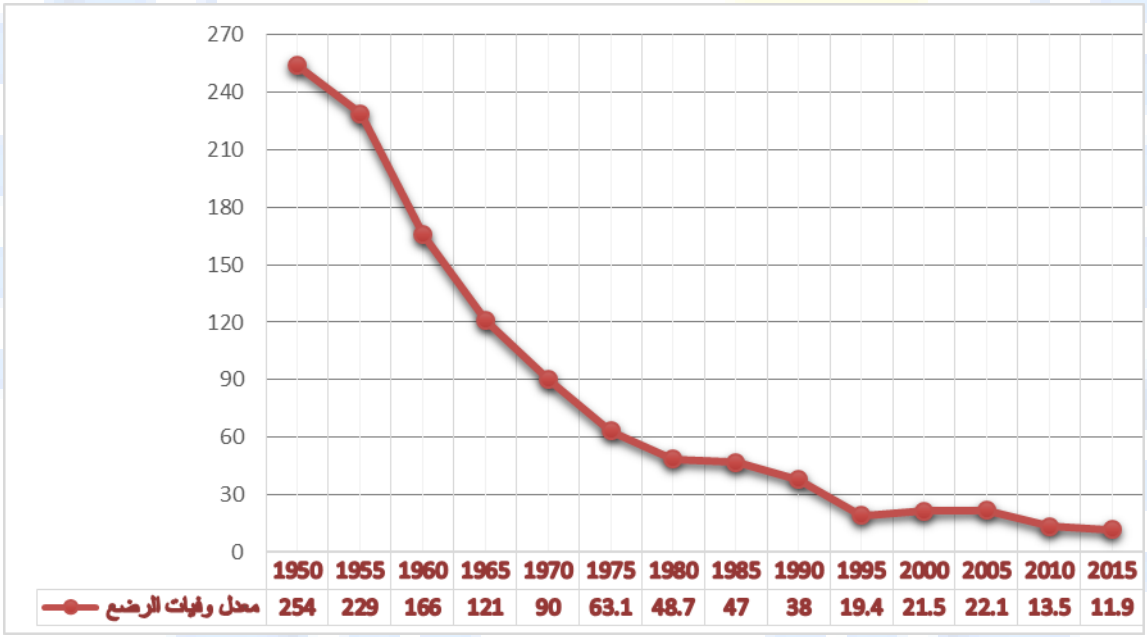

من إعداد الباحث بالاعتماد على: 1–الهيئة العامة للمعلومات، سلسلة الزمنية للإحصاءات الحيوية (1977–2007)، 2– الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي لوزارة الصحة،2019، 3– الهيئة العامة للمعلومات، الإحصاءات الحيوية، 2010، 4–والتعدادات العامة للسكان (1984–1995–2006)، 5–شعبة السكان بالأمم المتحدة، 2015،www.un.org/development/desa/pd/

ومن الشكل (4) يتبين أن معدلات وفيات الرضع كانت مرتفعة بشكل كبير خصوصاً في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، حيث بلغ نحو 254 في الألف سنة 1950، بمعنى آخر أن كل ألف مولود يتوفى منهم ما نسبته نحو 25% من إجمالي المواليد الجدد، وهذا الارتفاع ما هو إلا انعكاس للظروف التي مرت بها الدولة الليبية في السنوات السابقة، فـإيطاليا استعمرت ليبيا

خلال الفترة 1911-1943 وأصبحت ليبيا ساحة للحرب العالمية الثانية ، ولكن أخذ المعدل بالانخفاض بشكل كبير لتصل نسبة انخفاضه إلى حوالي نحو 50% في سنة 1965 ليسجل المعدل 122 في الألف، وهذا الانخفاض يرجع إلى أن الدولة الليبية بدأت في عمليات التنمية منذ مطلع الستينيات وذلك بعد اكتشاف النفط نهاية الخمسينات واستغلال عوائده في المجالات المختلفة من أجل النهوض بالدولة، ويؤدي ارتفاع معدلات وفيات الرضع إلى انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية وبالتالي تكون معدلات النمو السكاني منخفضة.

واستمر معدل وفيات الرضع في الانخفاض التدريجي خلال السنوات التالية، لينخفض إلى 90 في الألف سنة 1970 إلى حوالي 11.9 في الألف سنة 2015، وهذا الانخفاض يرجع إلى أن الدولة صرفت على قطاع الصحة عديد المليارات من ميزانيتها السنوية وأن قطاع الصحة تحصل على ما نسبته 5.6% في سنة 1975، ووصلت النسبة إلى حوالي 19.6% في سنة 1996 [15]، ثم وصل الإنفاق إلى حوالي 3.125 مليار دينار مع نهاية سنة 2010 [21] وارتفع الإنفاق إلي نحو 3.532 مليار دينار سنة 2015، كما أن الدولة اتّبعت سياسة التطعيمات الإجبارية المجانية منذ الولادة وحتى أعمار متقدمة لكل السكان وهذا من أجل تحصين سكانها و القضاء على عديد الأمراض السارية والمتوطنة، فالدولة الليبية تعد من أوائل الدول الأفريقية والعربية التي استطاعت أن تقضي على عديد الأمراض كالكوليرا والجدري والحصبة وشلل الأطفال والدرن الرئوي وغيرها من الأمراض حيث وصل عدد وحدات الرعاية الصحية لمكافحة الأمراض على مستوى الدولة 728 [27].

3- مؤشر تغيّر معدلات نسب الإعالة:

تعرف الإعالة بأنه كل فرد في المجتمع يعدّ معالًا، أما المنتجون فهم بعض أفراده، وتحسب هذه المعدلات من خلال قسمة أعداد السكان صغار السن أقل من 14 سنة والسكان كبار السن 65 سنة فأكثر على السكان متوسطي السن 15-64 سنة حتى يتضح مدى العبء الذي يقع على الفئة الوسطى في الكتلة السكانية وهي فئة السكان في سن العمل.

ويتبين من بيانات الشكل (5) أن معدلات الإعالة العمرية بدأت منخفضة، ثم ارتفعت بشكل كبير جداً ثم ما لبثت أن انخفضت من جديد، وسجلت معدلات إعالة صغار السن نحو 69.4 شخصا سنة 1954 لترتفع الى ذروتها سنة 1973 فتصل إلى نحو 115.9 شخصا لكل مئة من السكان في سن العمل، وبعدها تراجعت لتسجل 48.1 – 41.5 للسنوات 2006-2019 على التوالي، أما معدلات كبار السن هي الأخرى انخفضت من حوالي 11.1 شخص سنة 1954 إلى نحو 7.7 سنة 1984 ، ثم استقر المعدل لحوالي ستة أشخاص لكل مئة من السكان في سن العمل في السنوات التالية.

أما معدلات الإعالة الكلية التي تضم مجموع معدلي إعالة صغار السن وكبار السن نلاحظ ارتفاعها في البداية لتصل إلى قمتها بتعداد 1973 وتسجل نحو 125.4 شخصا لكل مئة من السكان في سن العمل، ومن ثم تتراجع بشكل كبير إلى نحو 54.6 سنة 2006 وبعدها إلى حوالي 48.1 سنة 2019، وهذا الانخفاض الذي شهدته معدلات الإعالة العمرية الثلاثة ما

هو إلا تغيرات حدثت في البنية العمرية للسكان الليبيين وذلك من خلال انخفاض في نسب السكان صغار السن أقل من 14 سنة وارتفاع السكان متوسطي السن 15–64 سنة وهذا ما سيتم الحديث عنه لاحقاً.

شكل (5) معدلات الإعـــالة للسكان الليبيين للفترة 1954–2019

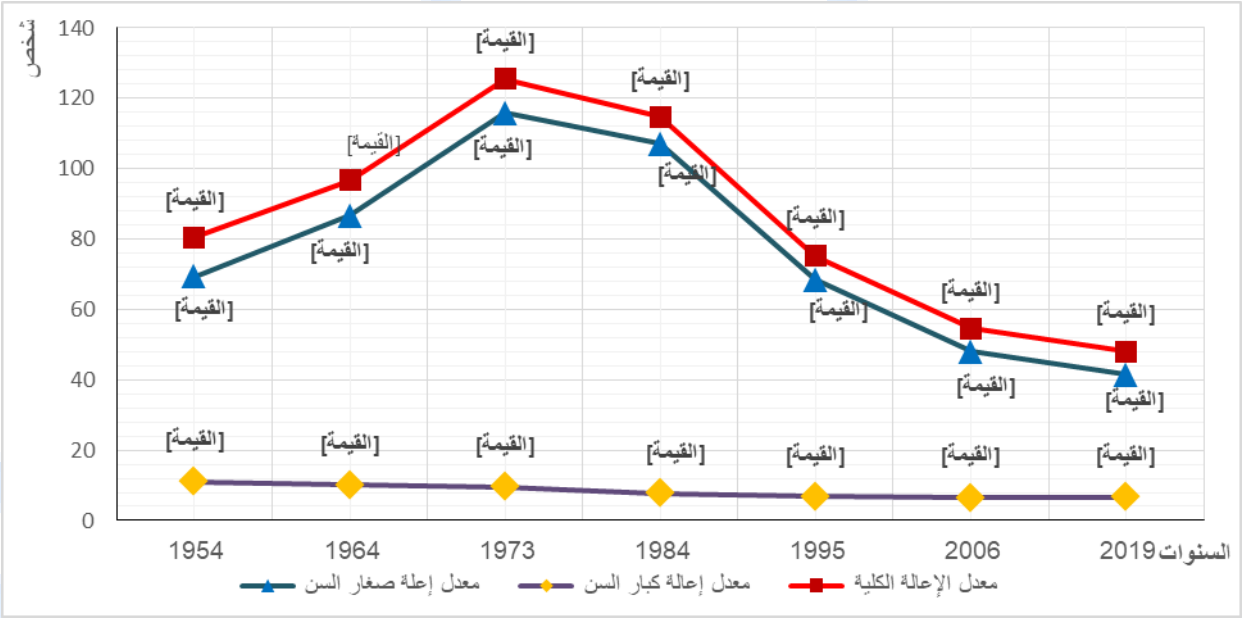

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التعداد العام للسكـــان 1954، ص82. –التعداد العام للسكـــان 1964، ص2، جدول 2. –التعداد العام للسكان 1973، ص5، جدول 5. – التعداد العام للسكان 1984، ص67، جدول 10. – التعداد العام للسكان 1995، ص42، جدول 16. –التعداد العام للسكان 2006، ص44، جدول 16. –المسح الوطني للسكان 2012، ص31، جدول 7. – التوقعات السكانية 2019، شعبة السكان، الأمم المتحدة، https://population.un.org/wpp/Download/

4–مؤشر تغيّر نسب السكان في سن العمل:

في الدراسات السكانية تحظى دراسة التركيب العمري بأهمية كبرى فمن خلاله يقسم السكان على فئات عمرية قد تكون خمسية أو فئات عشرية وفئات عريضة وهي فئة صغار السن أقل من 14 سنة وفئة متوسطي السن " السكان في سن العمل " 15–64 سنة أو فئة كبار السن 65 سنة فأكثر، وتزداد أهمية التركيب العمـــري؛ لارتباطه بمعظم الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها...كما يرتبط ببعض الجوانب المهمة مثل العـــرض من القوى العاملة والطـــلب على التعليم والإسكان [3] وكذلك يؤثر في تكوين الولادات و الوفيات وبالتالي على اتجاه الخصب ومقدار النمو الطبيعي، كما يؤثر على الحراك السكاني...الذي يؤثر بدوره على حجم الهجرة واتجاهاتها [5].

يلاحظ من الشكل (6) أن البنية العمرية للسكان الليبيين بفئاتها الثلاثة العريضة شهدت تغيرات خلال السبعين سنة الماضية، وأن هذه التغيرات ماهي إلا انعكاسات لمجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية وأن تراجع معدلات الخصوبة أثرت

في هذه البنية العمرية، وبارتفاع معدلاتها ارتفعت نسب صغار السن إلى إجمالي السكان لتصل ذروتها في سنة 1973 لتسجل نحو 51.4 في الألف ولكن تراجعت مستوياتها مع تراجع معدلات المواليد كما ذكر سابقاً (انظر الشكل رقم 1) وهذا الانخفاض في مستويات فئة صغار السن 0–14 سنة قابله في ارتفاع مستويات فئة متوسطي السن بشكل مطرد، فمنذ سنة 1973 ارتفعت نسب السكان في سن العمل من حوالي 44.4% إلى أن وصلت النسبة إلى حوالي 64.6% في تعداد سنة 2006 ومن ثم ارتفعت مجدداً إلى نحو 67.4% سنة 2019 بحسب تقديرات شعبة السكان بهيئة الأمم المتحدة، وهذا يجعل ليبيا أمام فرصة ظهور النافذة الديموغرافية، لأن نسب السكان في سن العمل وصلت ذروتها ببلوغها أكثر من ثلثي السكان منذ سنة 2006، فالنافذة الديموغرافية ماهي إلا علاقة ما بين السكان صغار السن والسكان في سن العمل وفرص ظهورها تعتمد على ارتفاع نسب السكان في سن العمل وانخفاض نسب السكان صغار السن وهذا الانخفاض مرده إلى انخفاض معدلات الخصوبة التي أثرت في نسب صغار السن.

شكل (6) الفئات العريضة للسكان الليبيين للفترة 1954–2019

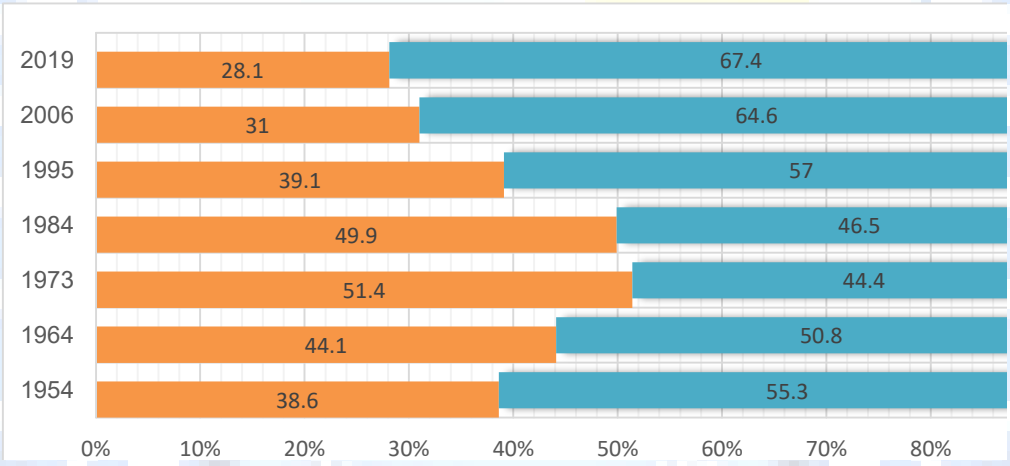

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التعداد العام للسكان 1954، ص82. –التعداد العام للسكان 1964، ص2، جدول 2. –التعداد العام للسكان 1973، ص5، جدول 5. – التعداد العام للسكان 1984، ص67، جدول 10. – التعداد العام للسكان 1995، ص42، جدول 16. –التعداد العام للسكان 2006، ص44، جدول 16. –المسح الوطني للسكان 2012، ص31، جدول 7. – التوقعات السكانية 2019، شعبة السكان، الأمم المتحدة، https://population.un.org/wpp/Download/ .

يتضح من الشكل (7) أن معدلات نمو السكان في سن العمل ارتفعت أكثر من معدلات النمو لإجمالي السكان وظلت مرتفعة طيلة فترة الدراسة، في حين بلغ أعلى معدل للنمو السكاني لإجمالي السكان هو للفترة 1973–1984 وبلغ فيها المعدل نحو 4.2% لإجمالي السكان في حين سجلت الفترة 1984–1995 هي أعلى معدل للسكان في سن العمل، حيث بلغ معدل نموهم نحو 4.7% وهذا الارتفاع في معدلات النمو للسكان في سن العمل ما هو إلا انعكاس لانخفاض معدلات المواليد، ومن الشكل رقم (1) في هذه الورقة نلاحظ أن معدل المواليد فقدَ أكثر من 50% من قيمته بداية التسعينيات؛ ليسجل

معدل المواليد نحو 23 في الألف سنة 1993 بعد أن سجل المعدل حوالي 49 في ألألف سنة 1990 [18]، ومنذ سنة 1995 سجل معدل النمو للسكان في سن العمل معدلات أكثر من معدل النمو لإجمالي السكاني، حيث سجل معدل نمو السكان في سن العمل نحو 2.9% ومعدل إجمالي السكان نحو 1.7% للفترة 1995-2006، في حين سجل معدل نمو السكان في سن العمل 2.2% و معدل إجمالي السكان 1.9% للفترة 2006-2019.

شكل (7) معدلات نمو إجمالي السكان الليبيين والسكان في سن العمل للفترة 1954-2019

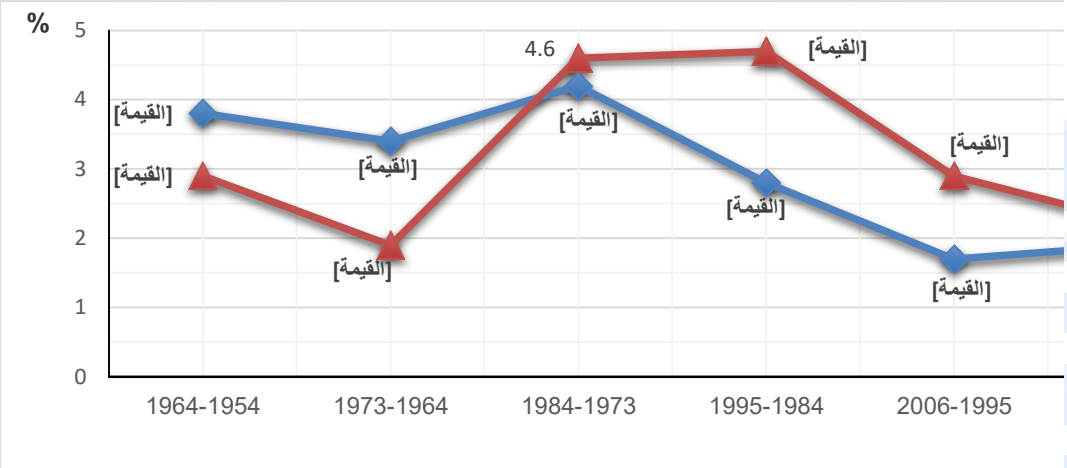

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التعداد العام للسكان 1954، ص82. -التعداد العام للسكان 1964، ص2، جدول 2. -التعداد العام للسكان 1973، ص5، جدول 5. – التعداد العام للسكان 1984، ص67، جدول 10. – التعداد العام للسكان 1995، ص42، جدول 16. -التعداد العام للسكان 2006، ص44، جدول 16. -المسح الوطني للسكان 2012، ص31، جدول 7. – التوقعات السكانية 2019، شعبة السكان، الأمم المتحدة، https://population.un.org/wpp/Download/ .

ومما تقدم يتضح أن الكتلة السكانية الليبية شهدت تغيرات ديموغرافية مهمة طالت جميع الهيكلية السكانية وتغيرت معها بنيتها العمرية ، حيث انخفضت نسب السكان في الفئة العمرية أقل من 14 سنة لتسجل انخفاضاً كبيراً وبنسبة تغير بلغت نحو 82.9-% خلال الفترة 1973-2019،حيث انخفض المعدل من حوالي 51.4%سنة 1973 وهو أعلى معدل لها من إجمالي السكان إلى نحو 28.1% سنة 2019، هذا الانخفاض قابله ارتفاع السكان في فئة متوسطي السن " السكان في سن العمل " وخصوصا في العقود الأربعة الأخيرة ، فقد ارتفعت نسبتهم من إجمالي السكان من حوالي 46.5% سنة 1984 إلى نحو 67.4% سنة 2019 وليسجل نسبة تغير بلغت نحو 44.4% ، ومن خلال الشكل (8) يتبين أن ظهور النافذة الديموغرافية الليبية قد بدأ منذ عام 2006 حيث ارتفع الوزن النسبي للسكان في سن العمل 15 – 64 سنة من مجموع السكان من حوالي 46.5 % عام 1984 لتصل إلى نحو 64.7 % لتبلغ ثلثي السكان الليبيين، ومع تراجع نسب فئة صغار السن أقل من 14 سنة إلى حوالي 31% وتراجع معدلات الإعالة العمرية الكلية إلى نحو 54.6 شخص لكل مئة من السكان في سن العمل سنة 2006، كما أن معدل النمو السكاني للسكان في سن العمل للفترة 1995-2006 بلغ حوالي 2.9%

والذي يعد مرتفع إذ ما قورن بمعدل النمو السكاني لإجمالي السكاني الذي سجل نحو 1.7% للفترة نفسها مع انخفاض معدلات المواليد التي بدأت مع بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث فقد فيها معدل المواليد حوالي 50% من قيمته بعدما سجل نحو 49 في الألف سنة 1990 لينخفض الى حوالي 20 في الألف سنة 1995 كما ذكر سابقاً، كل هذه المؤشرات ساعدت على انفتاح النافذة الديموغرافية الليبية مع سنة 2006 التي قد تستمر بحسب توقعات الأمم المتحدة إلى 40 سنة، ولكن في السنوات الأخيرة خصوصاً بعد سنة 2011 يلاحظ أن معدل المواليد شهد ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغ نحو 27 في الألف سنة 2012 [12]، ثم ارتفع إلى حوالي 35.6 في الألف سنة 2017 [27] وهذا التعافي(*) الذي تشهده معدلات المواليد في ليبيا قد يكون عائقاً أمام استمرار النافذة الديموغرافية الليبية أو قد يقلل من فترة انفتاحها لتقل عن المدة التي قررتها الأمم المتحدة.

شكل (8) فرص ظهور النافذة الديموغرافية الليبية

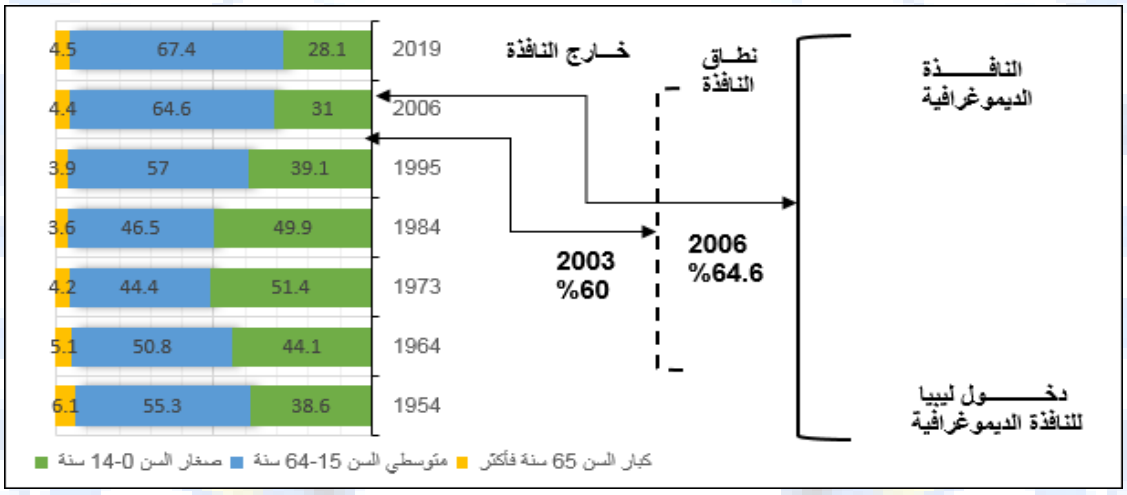

من إعداد الباحث بالاعتماد على: عباس فاضل السعدي (2014)، البنية العمرية للسكان وعلاقتها بالهبة الديموغرافية في العراق " نظرة جغرافية وتحليل ديموغرافي، مجلة صحة الأسرة العربية والسكان، القاهرة، العدد 17.

رابعاً: مـــدى الاستفادة من النافذة الديموغرافية:

النافذة الديموغرافية هي فرصة قد لا تتكرر، وإن انفتحت فإن مدتها تتراوح ما بين 30–40 سنة كما سبق ذكره؛ لأن السكان يعد موردًا مهمًا ومتغيرًا، والمجتمعات تحاول بقدر كبير إقرار العديد من السياسات السكانية من أجل الاستفادة من هذا المورد، والتغير الذي تشهده الهيكلية العمرية للسكان في سن العمل من خلال انفتاح النافذة الديموغرافية وارتفاع نسبتهم من إجمالي السكان لأكثر من الثلثين وإذا ما تم إعدادهم إعداداً جيداً فإن ذلك سيساهم في تطور المجتمع من خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[*] هذا التعافي الذي شهدته معدلات المواليد في ليبيا هو راجع إلى السياسيات السكانية غير المقصودة التي تم إتباعها من خلال إقرار بعض الإصلاحات الاقتصادية من خلال منح المالية لكل طفل أقل من 18 سنة منذ سنة 2013 بقيمة 100 دينار شهرياً، وكذلك إقرار منحة مالية بالدولار الأمريكي قيمتها 500 دولا لكل فرد ليبي سنويا منذ سنة 2017، وكل تلك الإصلاحات ليست موجهة للرفع من النمو السكاني بل من أجل تخفيض المعاناة عن الشعب من ويلات الحرب التي تشهدها ليبيا منذ 2011، وبالتالي حققت بغير قصد رفع معدلات المواليد.

العـائد الديموغرافي:

العائد الديموغرافي هو البعد الاقتصادي للتغير في التركيب العمري بسبب انخفاض معـدلات الخصوبة، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة السكان في سن العمل مع بقاء نسبة كبار السن صغيرة نسبياً... ويتحقق العائد الديموغرافي في الدولة بالادخار الذي يحفز النمو الاقتصادي وزيادة العرض من القوى العاملة وتنمية رأس المال البشري ... والعائد الديموغرافي يمثل علاقة السكان العاملين إلى السكان المعالين، ويحسب من مؤشر يسمى مؤشر العائد الديموغرافي [*] [3] فالتغيرات في الهيكل العمري لسكان بلد ما لا تؤدي تلقائياً إلى تحقيق العائد الديموغرافي، فلا بد من تهيئة سياسات مواتية لهذا الغرض ويعتمد مدى تحقيق العائد على إنتاجية الشباب التي ترتبط بعوامل عـــدة كالتعليم وقرارات الإنجاب وحجم الأسرة [**]، ويقاس العائد الديموغرافي بقسمة السكان في سن العمل على السكان صغار السن أقل من 14 سنة والسكان كبار السن 65 سنة فأكثر.

شكل (9) العـــائد الديموغرافي الليبي للفترة 1954–2019

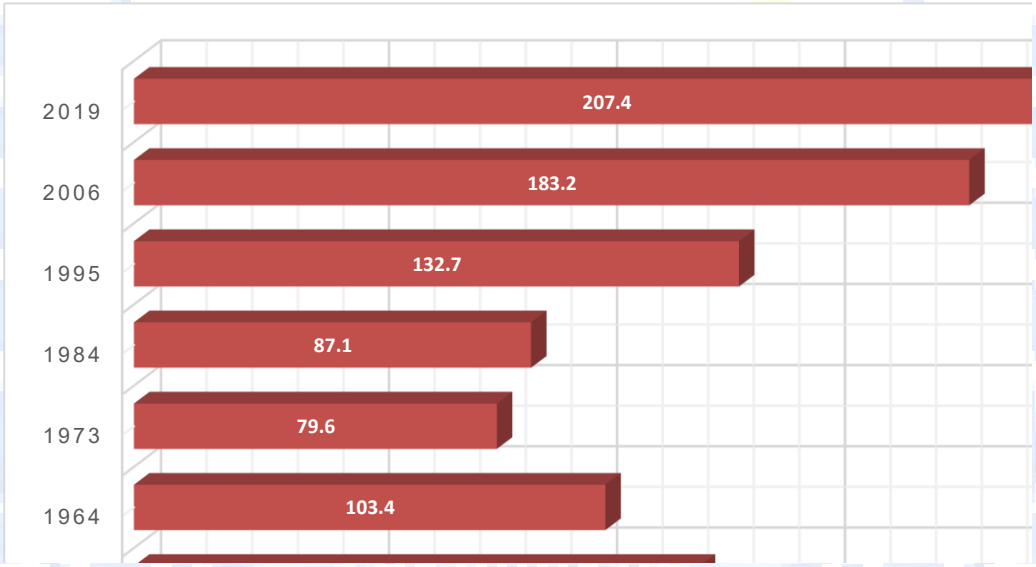

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التعداد العام للسكـان 1954، ص82. –التعداد العام للسكـــان 1964، ص2، جدول 2. –التعداد العام للسكان 1973، ص5، جدول 5. – التعداد العام للسكان 1984، ص67، جدول 10. – التعداد العام للسكان 1995، ص42، جدول 16. –التعداد العام للسكان 2006، ص44، جدول 16. –المسح الوطني للسكان 2012، ص31، جدول 7. – التوقعات السكانية 2019، شعبة السكان، الأمم المتحدة، https://population.un.org/wpp/Download/ .

[*] مؤشر العائد الديموغرافي = (عدد السكان في سن العمل (15 – 64) سنة / صغار السن أقل 14 سنة + السكان 65 سنة فأكثر) × 100

[**] لتحقيق العائد الديموغرافي تتضافر ثلاث آليات هي الامداد باليد العاملة والادخار ورأس المال البشري، وبما أن السكان في سن العمل يشكلون النسبة الأكبر من مجموع السكان خلال مرحلة التحول الديموغرافي فأن المعروض من القوى العاملة ولاسيما زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل يسبب انخفاض معدلات الخصوبة وتقلص حجم الأسرة ويؤثر حجم الأسرة على مستوى مدخراتها ، والاتجاه إلى زيادة استثمار الآباء والأمهات في صحة أطفالهم وتعليمهم، أما الإنتاجية فترتفع عندما ترتفع مستويات التعليم والصحة بين القوى العاملة ويزداد الدخل بسبب العلاقة الإيجابية بين التعليم والأجور(لمزيد من الإيضاح راجع .. هيئة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا "الاسكوا " تقرير الاستفادة من العائد الديموغرافي، المجلد 6 العدد 2، 2017، ص 12)

يتبين من الشكل (9) أن العائد الديموغرافي الليبي بدأ مرتفعاً في سنة 1954 ليسجل 124 شخصا من السكان في سن العمل مقابل كل مئة شخص من فئتي صغار السن وكبار السن، غير أن هذا الرقم بدأ في التراجع إلى نحو 103 شخص في سنة 1964 وثم إلى نحو 79 شخصا إلى سنة 1973 وبعدها بدأ مؤشر العائد الديموغرافي في الارتفاع ليصل إلى نحو 87 شخصا من السكان في سن العمل مقابل كل مئة شخص من صغار السن وكبار السن، وأخذ المؤشر في الارتفاع الكبير من 132 شخصا سنة 1995 إلى نحو 207 أشخاص سنة 2019، وهذا التحول والارتفاع في مؤشر العائد الديموغرافي ما هو إلا نتيجة للتغيرات التي شهدتها البنية العمرية الليبية والتغير الذي حدث في الوزن النسبي للسكان بفئاته العريضة الثلاثة وارتفاع معدلات نمو السكان في سن العمل عن معدلات نمو إجمالي السكان.

فالتغيرات التي شهدتها الهيكلية العمرية الليبية منذ ثلاثة عقود خلقت فرصة غير مسبوقة ومواتية للنمو الاقتصادي في الأجل القريب والمتوسط من خلال الاعتماد على سياسات ملائمة لهذه التغيرات الديموغرافية، وأن هذه التحولات الديموغرافية في ظل ما تواجهه ليبيا من صعوبات في ضعف الأداء الناتج عن توقف العديد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية ودورها في انتعاش الاقتصاد الوطني وقصور كبير في القدرة على توفير فرص عمل جديدة للداخلين الجدد لسوق العمل من الشباب الليبي، وهذا يمثل تحديا لجهود التنمية وتعزيزًا للأداء الاقتصادي في المجتمع.

2– العلاقة بين أعداد السكان في سن العمل " العاملين فعلاً وغير العاملين":

مما هو معروف أن السكان في المدى العمري 15–64 سنة يشكلون الفئة النشطة والقادرة على الحركة وهي التي يقع عليها عبء إعالة الفئتين الأُخريين وبالتالي هي قوة العمل داخل الكتلة السكانية، وكما ذكر سابقاً أن هذ الفئة العمرية تغيرت نسبها ومعدلات نموها حتى ارتفع معدل نموها أكثر من معدل إجمالي السكان منذ أول تعداد أجري في البلاد ووصلت ذروتها لتشكل أكثر من ثلثي السكان الليبيين.

وفي سنة 2006 بلغت نسب السكان في سن العمل نحو 64.6% من البنية العمرية الليبية وهذه بداية انفتاح النافذة الديموغرافية داخل الكتلة السكانية الليبية ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه هو هل تم الاستفادة من هذا الارتفاع الذي شكلته فئة السكان في سن العمل؟ وعليه يجب تحليل حجم فئة السكان في سن العمل والعاملين الفعليين منهم ونسبة الفاقد من هذا الحجم؛ حتى يتسنى معرفة حجم الاستفادة من انفتاح النافذة الديموغرافية الليبية من عدمها.

ومن خلال الشكل (10) يتضح أن جملة العاملين فعلاً سنة 1973 شكلت ما نسبته نحو 44.8% من إجمالي حجم السكان في سن العمل وأن الذكور كانت نسبتهم مرتفعة عن الإناث حيث سجلت حوالي 80.2% بينما بلغت نسبة الإناث نحو 6.5% للإناث، وهنا يتضح أن الفاقد خلال سنة 1973 سجل ما نسبته 55.2% من جملة غير العاملين، ثم بدأت هذه نسب في الانخفاض في التعدادات اللاحقة ولتسجل 43.6%-36.1%-38.7% للسنوات 1984–1995–

2006 على التوالي، وأن الفاقد من السكان غير العاملين في سنة 2006 عام انفتاح النافذة الديموغرافية بلغ نحو 61.3% أي حوالي ثلثي السكان من هم في سن العمل لا يعملون ولا يقدمون خدمة.

شكل (10) التوزيع العددي والنسبي حسب النوع للسكان في سن العمل والعاملين فعلياً (*) منهم وغير العاملين للفترة 2012–1973

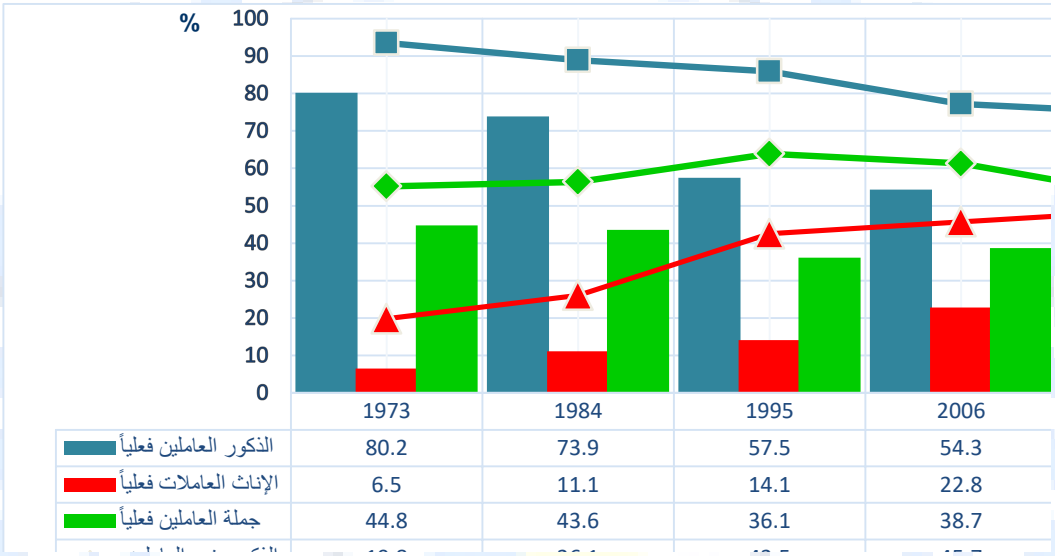

	1973	1984	1995	2006
الذكور العاملين فعلياً	80.2	73.9	57.5	54.3
الإناث العاملات فعلياً	6.5	11.1	14.1	22.8
جملة العاملين فعلياً	44.8	43.6	36.1	38.7

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1)

ويلاحظ أيضاً من الشكل السابق ارتفاع نسبة الإناث العاملات فعلاً ارتفاعاً تدريجياً من حوالي 11.1% سنة 1984 إلى نحو 25.3% سنة 2012، وعلى الرغم من هذا الارتفاع إلا أن الفاقد في العاملات الإناث لا يزال مرتفعاً حيث بلغ سنة 2012 ما نسبته 74.7% أو بمعنى آخر أن كل مئة أنثى في سن العمل منهن 75 أنثى لا تعمل وهذا يعد رقماً مرتفعا ولم يستفَد منهن في قوة العمل، وارتفاع نسب الإناث جاء على حساب تراجع نسب الذكور لتنخفض من حوالي 73.9% سنة 1984 إلى نحو 51.2% سنة 2012.

على الرغم من الارتفاع الذي سجلته نسب العاملين فعلاً سنة 2012 حيث بلغت نحو 47.7% إلا أنه لا يزال الفاقد من حجم القوى العاملة يعدّ مرتفعاً أيضاً حيث سجل نحو 52.3 % وأن أكثر من نصف السكان الليبيين ممن هم في سن العمل لما يستفَد حدثت بها سنة 2011، كما أنه يعاب على القوى العاملة الليبية تركز أكثر من ثلثيها في الجهاز الإداري الليبي واختفاء الحرف المهنية ذلك بعد قرار إغلاق الثانويات الفنية والمعاهد المهنية في أغلب المدن الليبية، كما أن أغلب مخرجات التعليم لا تتحصل على وظائف لأن القطاع العام الليبي لم يعد يتحمل الأعداد المكدسة وغياب تام للقطاع الخاص حتى ظهر ما

(*) يقصد بالعاملين فعلاً هم الأفراد الذين يسهمون في الإنتاج ويقدمون الخدمات فعلياً، حيث تم استبعاد كل من الباحثين عن العمل لأول مرة والذين سبق لهم العمل والباحثين عنه حتى يتضح الحجم الفعلي للعاملين من السكان في سن العمل وحجم الفاقد منه.

يعرف بمصطلح البطالة المقنعة التي أصابت المجتمع الليبي وخصوصاً بعد التقسم الإداري الذي قسم ليبيا إلى اثنين وعشرين وحدة إدارية تسمى " الشعبيات"

الخـــاتمة:

أولا: النتائج:

تعد النتائج التي تتوصل إليها الدراســـات السكانية مهمة لتوضيحها مدى التغيرات الديموغرافية في المجتمعات، وعليه توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- بدراسة العلاقة بين معدلي المواليد والوفيات تبين انخفاضهما التدريجي، غير أن معدل المواليد عاد للارتفاع مجدداً مع نهاية العقد الأول من الألفية، فمعدل المواليد انخفض من 50 في الألف سنة 1950 إلى 45 في الألف سنة 1970 وإلى 20 في الألف سن 1995 وبعدها عاد للارتفاع الطفيف سنة 2005 إلى 23 في الألف من ثم ارتفع بشكل كبير إلى 36 في الألف سنة 2015، أما معدلات الوفيات فأخذت في الانخفاض التدريجي من 30 في الألف سنة 1950 لتصل إلى 4.2 في الألف سنة 2015.

2- تبين حدوث تغيرات في معدلات الخصوبة في المجتمع الليبي، حيث انخفض معدل الخصوبة العامة من 266 في الألف سنة 1973 لكل ألف امرأة في سن الإنجاب إلى 113 في الألف سنة 2015، وانخفض كذلك معدل الخصوبة الكلية من 8.3 طفل سنة 1973 إلى 3.3 طفل سنة 2012.

3- أخذ معدل وفيات الرضع بالانخفاض، لينخفض بشكل كبير جداً من 254 في الألف سنة 1950 إلى 11.9 في الألف سنة 2015.

4- انخفاض معدل الإعالة الكلية من 125 شخص لكل مئة شخص في سن العمل سنة 1973 إلى 48 شخص سنة 2019، وهذا الانخفاض ما هو إلا لتراجع معدلات إعالة صغار السن وكبار السن.

5- تبين حدوث تغير في نسب السكان في سن العمل، حيث ارتفعت هذه النسب من 44.4% سنة 1973 لتصل إلى ذروتها سنة 2006 وتسجل 64.6% ومن ثم ارتفعت مجدداً إلى 67.4% سنة 2019، وهذا التغير في نسب السكان في سن العمل ساعد على ارتفاع معدلات نموهم عن معدلات نمو إجمالي السكان، حيث وصل معدل نمو السكان في سن العمل قمته خلال الفترة 1984-1995 ليسجل 4.7% وظل بعدها مرتفعاً عن معدل نمو إجمالي السكان ليسجل معدل نمو السكان في سن العمل 2.2% للفترة 2006-2019 أما معدل نمو إجمالي السكان بلغ 1.9% للفترة نفسها.

6- من خلال دراسة مؤشرات ظهور النافذة الديموغرافية تبين أن النافذة الديموغرافية انفتحت سنة 2006 لأن نسب السكان في سن العمل بلغت ذروتها لتسجل 64.6% من الوزن النسبي للسكان وتراجع نسب صغار السن إلى 31% من هذا الوزن.

7- تبين أن مؤشر العائد الديموغرافي أخذ في الارتفاع التدريجي، حيث ارتفع من 79 شخصا سنة 1973 ليصل إلى 207 أشخاص سنة 2019، وأن الاستفادة من انفتاح النافذة الديموغرافية الليبية لايزال ضعيفا؛ لأن العاملين فعلاً وخصوصاً سنة 2006 عام انفتاح النافذة لم يتعدَّ 38.7% من السكان في سن العمل وأن غير العاملين " الفاقد" بلغ ما نسبته 61.3%، غير أنه في سنة 2012 ارتفعت نسب العاملين فعلاً ارتفاعاً طفيفاً إلى 47.7% وهذا ما يعنى أن حجم الفاقد من قوة العاملين لايزال مرتفعاً من غير العاملين ليبلغ 52.3%.

ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وإيضاحها أن سنة 2006 هو عام انفتاح النافذة الديموغرافية وأن الاستفادة منها لا يزال ضعيفاً فإن الدراسة توصي بالآتي:

1- على الدولة الاتجاه إلى إرجاع التعليم المهني وفتح المراكز المهنية والحرفية والكليات التقنية وتوجيه الطلاب إلى هذا النوع من التعليم الذي تم إلغاؤه منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي وفتح دورات في بعض المجالات الحرفية للسكان من ذوي التعليم المنخفض.

2- تشجيع القطاع الخاص في الدولة وتشجيع المشاريع الصغرى والمتوسطة وذلك للاستفادة من غير العاملين من السكان في سن العمل وغير المستفاد منهم والذين بلغت نسبتهم 52.3% سنة 2019 ذلك لتخفيف الضغط الحاصل في القطاع العام الذي يعاني من تكدس كبير.

3- ضرورة الإسراع في أجراء التعداد العام للسكان المتوقف منذ سنة 2006 حتى يتضح الكثير من الغموض في البيانات السكانية الذي يكتنف الكتلة السكانية ويساعد في وضع الخطط المستقبلية.

4- على الدولة الليبية إنشاء مركز خاص بالدراسات السكانية بكافة تخصصاتها؛ ليكون بمثابة بيت الخبرة والمرجع الذي يمد المخططين وصانعي القرار بالدراسات المهمة.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

1. أحميد محمد ساسي (1999)، التغيرات السكانية في ليبيا منذ 1954 دراسة في جغرافية السكان، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.
2. أمانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد، التعداد العام للسكان (1984).
3. رشود بن محمد الخريف وفاتن هديبان المطيري (2019)، التغير في التركيب العمري وأثاره في العائد الديموغرافي وشيخوخة المجتمع السعودي، مجلة الدارة، العدد الثالث.
4. طه حمادي الحديثي (2011)، جغرافية السكـــان، وزارة التعليم العـــالي والبحث العلمي، الموصل، ط 3.
5. عباس فاضل السعدي (2014)، البنية العمرية للسكان وعلاقتها بالهبة الديموغرافية في العراق " نظرة جغرافية وتحليل ديموغرافي، مجلة صحة الأسرة العربية والسكان، القاهرة، العدد 17.
6. عبد الرازق علي الرجيبي (2004)، السكان والتنمية البشرية في ليبيا 1954-1995 "أطروحة دكتوراه غير منشورة " كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة.
7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا " الإسكوا" (2005)، تقرير السكان والتنمية، العدد الثاني، " النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، الأمم المتحدة، نيويورك.
8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا "الإسكوا"(2017)،تقرير الاستفادة من العائد الديموغرافي،المجلد 6العدد 2.
9. اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، التعداد العام للسكان (1995).
10. اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للمعلومات، التعداد العام للسكان (2006).
11. محمد ابراهيم الهمالي ويونس سليمان بورقية (2020)، دور الإناث في حجم القوى العاملة الليبية واتجاهاتها المستقبلية للفترة 1973-2012، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، الصادر عن المركز العربي الديموقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين.
12. محمد مرسال علي ومحمد ابراهيم الهمالي (2020)، أثر الزيادة الطبيعية على حجم الأسرة الليبية للفترة 1973-2012، مجلة أبحاث، كلية الآداب، جامعة سرت، العدد 15.
13. محمد هاشم الخفيفي ومحمد ابراهيم الهمالي (2019)، تغير نسب صغار السن 0-14 سنة في الهرم السكاني الليبي، مجلة عارف للدراسات الإنسانية، كلية الآداب، جامعة اجدابيا، العدد الأول.

14. محمد هاشم الخفيفي ومحمد ابراهيم الهمالي (2020)، الحالة الزواجية للسكان الليبيين وأثرها على معدلات المواليد للفترة 1973-2012، مجلة عارف للدراسات الإنسانية، كلية الآداب، جامعة اجدابيا، العدد الرابع.

15. الهيئة العامة للمعلومات (1999)، تقرير التنمية البشرية.

16. الهيئة العامة للمعلومات (2009)، تقرير التنمية البشرية.

17. الهيئة العامة للمعلومات (2018)، التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية.

18. الهيئة العامة للمعلومات، إدارة الإحصاء والتعداد (بدون تاريخ)، السلسلة الزمنية للإحصاءات الحيوية 1977-2007.

19. وزارة الاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان (1954).

20. وزارة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان (1964).

21. وزارة التخطيط، الهيئة العامة للمعلومات (2010)، الإحصاءات الحيوية.

22. وزارة التخطيط، الهيئة العامة للمعلومات (2012)، الإحصاءات الحيوية 2012.

23. وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد (2012)، الكتاب الإحصائي.

24. وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، (2012)، مسح التشغيل والبطالة.

25. وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان (1973).

26. وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، المسح الوطني للسكان (2012).

27. وزارة الصحة، مركز المعلومات والتوثيق، (2017) التقرير الإحصائي السنوي.

28. ياسين الخليفة (2010)، النافذة الديموغرافية وانعكاساتها على الموارد البشرية وقوة العمل المستقبلية في سوريا، مجلة جامعة الفرات للأبحاث والدراسات العلمية، المجلد 2 العدد 8.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

29. -Antonio Golini (2005) " Globalization, Demographic trends, and Human Mobility", La Sapienza" University of Rome, Department of Demographic Sciences.
30. -Rutger van der Ven, Jeroen Smits (2011) " The demographic window of opportunity: age structure and sub-national economic growth in developing countries", Nijmegen Center for Economics, Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

31. www.en.wikipedia.org/wiki/Demographic_window

32. شعبة السكان بالأمم المتحدة، 2019، /www.un.org/development/desa/pd.

الملاحق

ملحق (1) التوزيع العددي والنسبي للسكان في سن العمل والعاملين فعلاً منهم وغير العاملين للفترة 1973–2012

الفئات / السنوات		1973	1984	1995	2006	2012
ذكور	السكان في سن العمل	473070	772532	1273439	1730471	2026000
	العاملين فعلاً	379741	571306	732677	940133	1039000
	% للعاملين فعلاً	80.2	73.9	57.5	54.3	51.2
	% لغير العاملين	19.8	26.1	42.5	45.7	48.8
إناث	السكان في سن العمل	436962	731075	1230605	1696942	1916000
	العاملين فعلاً	28619	84618	172874	388153	485000
	% للعاملين فعلاً	6.5	11.5	14.1	22.8	25.3
	% لغير العاملين	93.5	88.5	85.9	77.2	74.7
جملة	السكان في سن العمل	910032	1503607	2504044	3427413	3942000
	العاملين فعلاً	408333	655924	905551	1328286	1882000
	% للعاملين فعلاً	44.8	43.6	36.1	38.7	47.7
	% لغير العاملين	55.2	56.4	63.9	61.3	52.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: التعداد العام للسكان 1973، ص5–9، جدول 5–9. – التعداد العام للسكان 1984، ص67–71، جدول 10–20. – التعداد العام للسكان 1995، ص42–58، جدول 16–27. –التعداد العام للسكان 2006، ص44–61، جدول 16–26. مسح التشغيل والبطالة 2012.